



عمادة البحث العلمي  
DEANSHIP OF SCIENTIFIC RESEARCH

مجلة العلوم الاقتصادية

Journal homepage:  
<http://journals.sustech.edu/>



دور التحليل المالي في رفع كفاءة إدارة السيولة بالمصارف

(دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)

ندى الجيلي الأمين أحمد

هلال يوسف صالح

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات التجارية

تناولت الدراسة مشكلة عدم وجود مؤشرات مالية يمكن الاعتماد عليها في رفع كفاءة إدارة السيولة . هدفت الدراسة الى توضيح المؤشرات المالية التي تستخدم لبيان كفاءة إدارة السيولة بالمصارف. إستخدمت استمارة الاستبيان لغرض تحليل واختبار فرضيات الدراسة . انتهجت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة الفرضيات ، والمنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات البحث، والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الي نتائج منها: يعمل التحليل المالي علي توفير مؤشرات دقيقة تساعد في رفع كفاءة ادارة السيولة ، يساعد التحليل المالي علي تصميم معايير تفي برغبات المستفيدين من رفع كفاءة ادارة السيولة، يساعد قياس مؤشرات السيولة علي اعطاء معلومات دقيقة وصحيحة توضح موقف السيولة بالمصارف. أوصت الدراسة بضرورة المام الادارة بمزايا التحليل المالي ، و الإلتزام بتطبيق معايير السلوك المهني في عملية التحليل المالي.

#### Abstract:

The study examined the problem that arises from the unavailability of financial indicators that can be depended on in order to improve the efficiency of liquidity management. The questionnaire was used in order to analyze and test the study hypotheses. The study adopted the historical method in order to review the previous studies; the deductive method to determine the research objectives and to formulate hypotheses; the inductive method to test the research hypotheses; as well as the descriptive analytical method. The study main results include: financial analysis provides accurate measures that help in improving the efficiency of liquidity management; also measuring the liquidity indicators help in the provision of accurate and correct information, which explains the liquidity status in banks. The study recommended that the administration needs to acknowledge the merits of financial analysis, besides the need to abide by professional conduct in the process of financial analysis.

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي - كفاءة ادارة السيولة - المصارف السودانية .

المقدمة :

تعتبر المحاسبة من العلوم الاجتماعية التي تعكس نشاط المنشأة في ظل التطور الاقتصادي والتي تتميز بها المشروعات الاقتصادية الكبيرة في ظل تنوع الاستثمار. يعتبر التحليل المالي من أهم الركائز التي تقوم عليها أي منشأة أعمال وذلك لأنه يتيح للمنشأة التعرف على حقيقة وضعها المالي من خلال عمليات متسلسلة تبدأ من مرحلة اختيار مصادر المعلومات ومن ثم

العمل على جمع المعلومات المطلوبة عند إجراء التحليل المالي ، هنالك جوانب لا بد من مراعاتها عند القيام بعملية التحليل المالي وهي مصادر المعلومات ، توقيت وصول المعلومات ، الأهمية النسبية للمعلومات، دقة وصحة المعلومات ، مدى ملائمة المعلومات للقرارات التي سيتم اتخاذها ، إن المؤسسات التجارية تهتم بالسيولة اهتمام كبير وذلك نسبة إلى أهميتها من ناحية الاستثمار ، ويعتبر نجاح أو فشل المنشأة من خلال مؤشرات السيولة التي استطاعت المنشأة توفيرها للاستثمار ، لا بد لأي منشأة من معرفة موقفها الحقيقي المالي من خلال التحليل المالي حيث له دور كبير في رفع كفاءة إدارة السيولة بالمنشأة. يعتبر التحليل المالي أحد الأدوات المهمة التي يتم الاستعانة بها في مجال المحاسبة لفحص القوائم المالية، ويمثل الوسيلة العلمية التي تبحث عن معالجة البيانات المالية للمشروعات المختلفة بغرض تقديم معلومات ذات دلالة علمية ومنطقية تستخدم في تقييم أداء المشروعات الأمر الذي جعل من التحليل المالي محل إهتمام الأطراف المهمة بالحصول على مؤشرات توضح المركز المالي للمشروع واتجاهه المستقبلي.

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وجد مؤشرات مالية يمكن الاعتماد عليها في رفع كفاءة إدارة السيولة، إضافة لحاجة مستخدمي القوائم المالية لمعلومات عالية الدقة للقيام بعملية التحليل المالي ، كذلك عدم قياس مؤشرات السيولة بالمصارف. هدفت الدراسة الي توضيح المؤشرات التي تستخدم لبيان كفاءة إدارة السيولة بالمصارف وتوضيح حدود التحليل المالي ، إبراز دور التحليل المالي في الاستفادة من بيانات مؤشرات السيولة من خلال الوصول إلى أوجة القوة والضعف في أداء المصارف . تمثلت أهمية الدراسة العلمية في أن التحليل المالي يحظى باهتمام الباحثين والمنظمات العالمية والتي طالبت باعداد الدراسات حول ممارسات التحليل المالي في الدول والعمل على تطويرها وفقاً لظروف كل دولة. تمثلت أهمية الدراسة العملية في تحديد المؤشرات المالية التي يمكن الإستناد اليها لرفع كفاءة ادارة السيولة وحدود استخدام هذه المؤشرات ، كما ان المساهمة في توفير معلومات ملائمة لمستخدمي البيانات المالية تمكنهم من اتخاذ القرارات ، إستخدمت استمارة الاستبيان لغرض تحليل واختبار فرضيات الدراسة .أختبرت الدراسة الفرضيات التالية : التحليل المالي يؤثر على كفاءة إدارة السيولة ، نتائج التحليل المالي المتحصل عليها من معلومات عالية الدقة تؤثر في معرفة وتقييم كفاءة ادارة السيولة ، التحليل المالي بمؤشرات السيولة بالمصارف يؤثر في كفاءة إدارة السيولة.إعتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة ، والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة الفرضيات ، والمنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب دراسة الحالة.

#### الدراسات السابقة:

#### دراسة (حسام الدين آدم أحمد محمد ، 2004م )

تمثلت مشكلة الدراسة في أن شهادات لمشاركة الحكومية (شهادة) قد أحدثت أثراً متباينة بين بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي مثل التضخم وعرض النقود ونسبة الاستدانة من النظام المصرفي وحجم الودائع الاستثمارية لدى البنوك التجارية حيث أن طبيعة العلاقة بين شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) وهذه المؤشرات أدت إلى إحداث تساؤلات عن هذه المؤشرات. ظهرت أهمية الدراسة في التعرف على شهادتي شهادة وشمم كادوات مالية واثرها على ادارة السيولة النقدية في الاقتصاد السوداني . هدفت الدراسة إلي تقييم شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادات المشاركة الحكومية (شهادة) والوقوف على المشاكل المتعلقة بها مع محاولة وضع بعض الحلول المناسبة لها . توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن هذه الشهادات تتماشى مع إطار النظام المصرفي الإسلامي وأن لهذه الشهادات تأثيراً مباشراً على السيولة في الاقتصاد حيث أنها

ساهمت في تعزيز أدوات السياسة النقدية ، كما أن هذه الشهادات ساهمت بفعالية في تمويل عجز الحكومة من مصادر داخلية للاستدانة من النظام المصرفي . اوصت الدراسة بالاستمرار في التجربة وعدم استخدام شهادات شهامة في سرد ديون الدولة مما قد يؤدي الي بعض الشبهات الدينية .

#### دراسة (الهيثم الكندي يوسف محمد عثمان ، 2005م )

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم إمكانية استخدام التحليل المالي في تقييم وتحسين الأداء بالمصارف حيث أصبحت هذه المصارف وفي ظل العولمة تواجه منافسة شديدة من حيث جذب العملاء وحسن استغلال ودائعهم . ظهرت أهمية الدراسة في الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في جذب المدخرات وانتشارها في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية ، حيث أصبحت أدوات التحليل المالي وخاصة النسب المالية من أهم الوسائل المستخدمة في هذا المجال . هدفت الدراسة إلى بيان دور التحليل المالي في تقييم كفاءة أداء المصارف في السودان . اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي ، والمنهج الاستنباطي ، والمنهج الاستقرائي ، والمنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها، ان القوائم المالية لا تمثل مصدراً كافياً لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة ، يساعد التحليل المالي الإدارة على القيام بوظائفها بكفاءة ، عدم اهتمام إدارة بعض المصارف بالتحليل المالي ، اختلاف المستفيدين من نتائج التحليل المالي يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر حول أكثر النسب المالية أهمية . توصلت الدراسة إلى الاهتمام بالتحليل المالي ، تخصيص إدارة معينة للقيام بالتحليل المالي، وتوفير التدريب اللازم لها ، ان يقوم البنك المركزي بإلزام المصارف بإجراء التحليل المالي والإفصاح عنه في تقارير منفصلة .

#### التحليل المالي - النشأة والتطور

إن البيانات المالية المنشورة تكون عادة في صورة مجملية ومطلقة يكون من الصعوبة للشخص العادي غير الملم بالمصطلحات المالية ان يفهم محتواها أو معرفة ما ترمي إليه ، لا تعين على اتخاذ القرارات بالسرعة والدرجة المطلوبة من الدقة . تصبح ذات معنى أكبر عن طريق إعادة ترتيبها بشكل يبرز الأهمية النسبية لبنودها المتنوعة وبيان اتجاهات المكونات الكمية لها والسياسة المالية أو عن طريق إيجاد علاقات مناسبة بين البنود المختلفة ، بحيث يعطي دليلاً عن الحالة المالية أو المركز المالي عن فترة معينة . ومن الصعب التوصل إلى ذلك دون الاستعانة بأدوات معينة للتحليل، بدأ الاهتمام بمفهوم التحليل المالي كواحدة من الأدوات المساعدة على ذلك (محمود الخاليلة ، 1995).

#### تعريف التحليل المالي:

عرف التحليل المالي بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشأة وتقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من اجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة (منير شاكر محمد وآخرون ، 2000). وعرف بأنه تحليل القوائم المالية وبوجه خاص الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر لغرض استخراج مؤشرات دورية ذات مغزى ودلالة في تفسير وتشخيص المركز المالي ونتائج العملية " (خليل الشماع ، 1988). كما عرف ايضا بأنه الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباطات فيما بينها وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكميات التي هي عليها مما يساعد على إكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية والبيعية التي يعمل المشروع في إظهارها ويمكن من وضع تخطيط

مالي في المشروع" (محمد سعيد عبد الهادي ، 1999م) . كما عرف بانه من أهم مجالات المعرفة التي تثير الطريق أمام كل طائفة من الطوائف المستخدمة للقوائم المالية والمهتمة بالمنشآت الخاصة - العامة وكل من يعنيه المال الخاص - العام وترشيد استخدامه حيث أن للتحليل المالي وسائل وادوات وأساليب ما تمكن من الإسهام الفعّال لترشيد القرارات ورسم السياسات والخطط المالية" (صادق الحسيني ، 1998م). كما عرف بانه أحد الأدوات العامة التي يتم الإستعانة بها في تحديد القدرة الإئتمانية للمنشأة وتحديد القدرة الإيرادية الإضافية إلى تحديد الهيكل التمويلي الأمثل ، (خلدون إبراهيم الشديقات ، 2001) . كما عرف بأنه دراسة كم هائل ومتنوع من المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية الموجودة بالقوائم المالية والمتوفرة بسجلات المنشأة والكشوفات والمستندات والمعلومات المالية وغير المالية كالقانونية والاجتماعية والإحصائية والإقتصادية (صادق الحسيني ، 1998). وعرف التحليل المالي بانه عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وفي تقويم أداء المؤسسات التجارية في الماضي والحاضر والمستقبل (خليل الشماع ، خالد عبد الله ، 1990) .ايضا عرفه بانه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساعد في تحديد اهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروعات وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقويم أداء المنشأة واتخاذ القرارات (محمد مطر ، 2003) . ويعتبر التحليل المالي بانه عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن منشأة ما بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقويم أداء المنشآت التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل (مؤيد عبد الرحمن الدوري ، نور الدين أديب أبو زناد ، 2003).

#### تطور التحليل المالي :

إن التطور التاريخي للتحليل المالي نشأ مع بواذر الثورة الصناعية في أمريكا في النصف الأخير من القرن التاسع عشر وظهور طبقة المديرين المحترفين الذين يتولون أعمال الإدارة في الشركات بدلاً من أصحاب رؤوس الأموال بالتالي إزدادت الحاجة إلى القوائم المالية لأغراض الرقابة المالية ومعرفة الهيئات المالية التي تقوم بتمويل المنشآت ورعاية حقوق المستثمرين وتعددت مراحلها (هشام أحمد حسبو ، 1980).

هنالك اسباب عدة لتطور التحليل المالي فتحول الشركات من شركة فردية ومن شركات اشخاص الي شركات مساهمه وشركات اموال صاحب ذلك توسع في نشاطات المنشآت ونموها وتطورها سواء ان كان هذا النمو عمودياً أم افقياً ، و قد يكون خارجياً كما هو التوسع في الاستثمارات وعمليات الدمج مع شركات اخري وهذا ادى الى تطور التحليل المالي بشكل يتناسب مع حجم التطور الحاصل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية ، أدى الى حصول تطور في نواحي التحليل المالي بحيث أصبح هذا الاخير يتناسب مع امكانيات التطور ومستلزمات ذلك يحتاج الى نوع من التحليل يتلاءم مع المستجدات الحاصلة ، كان للتطور في نظم المعلومات المحاسبية ونظم المعلوماتية دوراً في حصول تطور في التحليل المالي ومنحه خاصية معينة تتماشى مع ما حدث من تطور (عبد الستار مصطفى الصباح وآخرون ، 2003) . تطور التحليل المالي بتطور مفهوم الادارة المالية والتي مرت عبر عدد من المراحل اختلفت فيها مفاهيم الادارة المالية، المرحلة الاولى من بداية القرن العشرين وحتى الخمسينات امتازت بالبساطة والاهتمام بالنواحي الوصفية اى الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات والتركيز على موضوع السيولة والوفاء بالالتزامات في الوقت المناسب ، اما المرحلة الثانية من الخمسينات وحتى الستينات حيث تركز

الاهتمام على اتخاذ القرارات المتعلقة بالموازنة الراسمالية وتقييم راس المال العامل والتكاليف الثابتة والمرحلة الثالثة من منتصف الستينات وحتى وقتنا الحاضر . ثم تطور نظرية محافظ الاستثمار وذلك بسبب زيادة الاهتمام بتحقيق الربحية من خلال الاستثمار في مشاريع وادوات مالية جديدة وهذا أدى الى الاهتمام بتحليل المخاطر ، وفي الوقت الحاضر تطورت الوظيفة المالية وتعقدت بحيث اصبحت تستخدم العديد من الوسائل الرياضية والاحصائية والحاسب الآلي من اجل اتخاذ القرار (رضوان حلوة حنان ، 1998).

يتضح بان المراحل التي مرت بها عملية التحليل المالي والتغيرات التي حدثت في القوائم المالية إنما هو دليل يؤكد مدى الاهمية التي يحظى بها التحليل المالي من قبل المستخدمين ، ويعتبر مؤشر يستخدم للوصول إلى المعلومات المفيدة التي تخدم الأهداف والأغراض التي يسعى إلى تحقيقها المستخدمين للوصول إلى قرارات مالية سليمة.

### مفهوم السيولة :

السيولة في معناها المطلق تعني النقدية أما السيولة في معناها الفني تعني قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر وحيث أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الإلتزامات المستحقة الأداء ، فإن السيولة تعبر عن العلاقة بين نقدية الأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر وبين إلتزامات مستحقة وطلب الوفاء بها ، لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في ضوء استحقاقات مالية وهناك مفهومان للسيولة هما (سيد الهواري ، 1973) :

- المفهوم الكمي : ينظر الى السيولة على انها تتمثل في مقدرة المصرف على تحويل بعض الاصول الموجودة لديها الى نقد جاهز خلال دورتها التجارية ، ومن ثم تقييم السيولة يكون من خلال المقارنة بين كمية الاصول التي يمكن تحويلها الى نقد جاهز بالاحتياجات النقدية خلال نفس الفترة .

- مفهوم التدفق : ينظر الى السيولة على أنها كمية الأصول القابلة للتحويل الى نقد جاهز خلال فترة زمنية معينة ، مضاف إليها مايمكن الحصول عليها من المصادر الأخرى للأموال .

### تعريف إدارة السيولة:

عرفت السيولة بأنها قدرة المصارف على تحويل التعهدات إلى نقد حاضر عند الطلب (عبد القادر محمد ، أحمد عبد الله ، خالد بن عبد العزيز السهلاوي ، 1432هـ). عرفت السيولة بأنها رصيد نقدي يمكنها من دفع ما عليها من التزامات في أي وقت، إضافة إلى ذلك يجب على المصرف الاحتفاظ باحتياطي نقدي لمقابلة الطوارئ (Hazel Johnon, 1993). عرفت السيولة بأنها مقدرة المصرف على الوفاء بمسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المقرضين في الوقت المناسب ودون الإضطراب الى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة ومدى كفاية الأرصدة النقدية وشبه النقدية خاصة الاحتياطي القانوني الممثل في أوراق مالية يسهل بيعها بحد أدنى من الخسائر (منير إبراهيم هندي ، 2002) . عرف المصرفيين السيولة بأنها، الأصول التي تتخذ صيغة الائتمان قصير الأجل لأن هذا النوع من الأصول يتمتع بسيولة ذاتية، لأنها تنشأ من عمليات تجارية حقيقية، وهكذا تتحول الأصول تلقائياً إلى نقد حاضر بمجرد بيع السلع التي منحت الاعتمادات لشرائها أو صنعها أو غيرها من طرق التحويل وهو ما يعرف بالقرض التجاري (زياد رمضان ، 2000). عرفت السيولة بأنها سهولة التحويل بحيث يمكن التصرف فيها بكل يسر وسرعة لمواجهة الإلتزامات بصورة عامة وخاصة الإلتزامات قصيرة الأجل وهي الإلتزامات المتعلقة بالجمهور لمقابلة السحوبات النقدية من الخزينة وكذلك مقابلة السحوبات عبر غرفة المقاصة بالمصرف المركزي ، ولا بد للمصارف التجارية من دراسة موقف التدفقات النقدية ، والعمل على التنبؤ في المستقبل لحركة السيولة النقدية (سيد

الهواري ، جازية زعتر ، 2001). عرفت السيولة بأنها العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ، هذه العلاقة ترتبط بمفهوم رأس المال العامل ، كلما كان صافي رأس المال العامل للمنشأة عالياً (الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة) كلما تمتعت المنشأة بسيولة عالية (عبد القادر محمد أحمد عبد الله ، خالد بن عبد العزيز السهلازي ، 1432هـ). يمكن أن نفرق بين السيولة على مستوى المصرف الفردي وعلى مستوى الجهاز المصرفي ككل فالسيولة على مستوى المصرف الفردي تعني قدرته على مواجهة التزاماته بينما على مستوى الجهاز المصرفي تعني قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان جميعها وفي أي وقت، فالسيولة على مستوى المصرف الفردي تؤثر فقط على سيولة المصرف الذي سحبت منه الودائع (جمال الدين المرسي ، أحمد عبد الله الحلق ، 2006). عرفت السيولة بأنها توفير نقدية أو شبة نقدية لدي المصرف بحيث تتمكن من الوفاء بالتزاماته في أوقاتها المحددة ، القدرة علي توفير الأموال اللازمة للوفاء بالالتزامات في أوقاتها المحددة وبتكلفة معقولة (فيصل جميل السعيدة ، نضال عبد الله فريد ، 2004). درجت بعض المراجع في التحليل المالي الى اعتبار السيولة مرادفة للقابلية الايفائية ، غير أنهما يختلفان ، فرغم ان كل منهما يمثل أجزاء مهمة من الأداء تدور حولها العديد من القرارات الا أن السيولة تعني مدى احتفاظ الإدارة المالية بجزء من أصولها على شكل نقد سائل وبدون تكلفة ، وذلك في الزمن المطلوب ، وبالسرية المطلوبة ويقدر يفي بمواصلة عمليات التشغيل ومواجهة الظروف المختلفة ، وبحجم يتفق وطبيعة العمليات التشغيلية ، بينما القابلية الايفائية فترتبط فقط بقدرة الادارة بالوفاء بالالتزامات المستحقة عليها بتاريخ استحقاقها (حمزة محمود الزبيدي ، 2002).

#### أهمية السيولة :

تتمثل أهمية السيولة بالآتي (زياد سليم رمضان ، 1996):

1. تدعيم ثقة مقرضيها عن طريق بناء سمعتها الائتمانية وذلك بسداد الالتزامات المترتبة عليها في مواعيد استحقاقها .
2. الاستمرار في التشغيل عن طريق دعم دورتها التشغيلية والعمل علي الاستمرارية.
3. الاستفادة من الخصم النقدي باستغلاله اذا ماتم منحة لها عند شرائها للسلع او المواد التي تحتاجها .
4. مواجهة الظروف الاستثمارية التي تتطلب منها مبالغ نقدية جاهزة .

#### أهداف السيولة :

تتمثل أهداف السيولة في الآتي: (copyright@2005mufkehAkel.com)

1. تعزيز ثقة المودعين والدائنين، مما يؤكد لهم إمكانية رد أموالهم تحت جميع الظروف .
2. مؤشر إيجابي للمصارف الأخرى، والمحللين، والمودعين، والإدارة .
3. تأكيد للقدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات .
4. تجنب البيع الجبري لبعض الأصول، مع ما قد يجلبه ذلك من سلبيات .
5. تجنب دفع كلفة أعلى للأموال .
6. تجنب اللجوء الى البنك المركزي .

## الدراسة الميدانية:

تناولت الدراسة وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ هذه الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أدواتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج .

انتهجت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القائم على اختبار الفرضيات ، ويقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي تسعى الدراسة الي أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، يتكون مجتمع الدراسة الاصلي من المصارف العاملة في السودان والتي يبلغ عددها 34 مصرف .

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع عدد (90) استمارة استبيان على المستهدفين، وقد استجاب (85) فرداً أي ما نسبته تقريباً (94%) من المستهدفين.

ولاختبار صحة الفرضيات وللإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين آراء عينة الدراسة بخصوص دور التحليل المالي في رفع كفاءة إدارة السيولة بالمصارف، تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة "أوافق بشدة"، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة "أوافق"، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة "محايد"، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة "لا أوافق"، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة "لا أوافق بشدة". إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى: تنص الفرضية الأولى على الآتي:(التحليل المالي يؤثر على كفاءة إدارة السيولة) للتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (1) الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	التحليل المالي يعمل على توفير مؤشرات دقيقة تساعد في رفع كفاءة إدارة السيولة	5	موافق بشدة
2	يتطلب القيام بعملية التحليل المالي الإلتزام بمعايير السلوك المهني مما يساعد على تحقيق جودة المعلومات في التقارير المالية	5	موافق بشدة
3	الإلتزام بتطبيق التحليل المالي يساعد على سرعة إكتشاف التلاعب والغش والإختلاس	5	موافق بشدة
4	التحليل المالي يساعد على تصميم معايير تقي برغبات المستفيدين من رفع كفاءة إدارة السيولة	4	موافق
5	تتطلب عملية التحليل المالي وجود محلل مالي يعمل على تدعيم إستقلالية المحلل المالي الخارجي	4	موافق

6	التحليل المالي يساعد في زيادة الثقة في التقارير المالية	5	موافق بشدة
7	الإلتزام بالتحليل المالي يؤدي إلى تقارير مالية أكثر شفافية مما يزيد من رفع كفاءة إدارة السيولة	5	موافق بشدة
8	إمام الإدارة بمزايا التحليل المالي يؤدي إلى زيادة كفاءة إدارة السيولة	5	موافق بشدة
	جميع العبارات	5	موافق بشدة

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية، 2013م

- يتضح من الجدول بأن قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى بلغت (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى. إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجدول رقم (1) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك ، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى، الجدول رقم (2) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول (2) نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	التحليل المالي يعمل على توفير مؤشرات دقيقة تساعد في رفع كفاءة إدارة السيولة	2	45.27
2	يتطلب القيام بعملية التحليل المالي الإلتزام بمعايير السلوك المهني مما يساعد على تحقيق جودة المعلومات في التقارير المالية	2	44.07
3	الإلتزام بتطبيق التحليل المالي يساعد على سرعة إكتشاف التلاعب والغش والإختلاس	3	67.05
4	التحليل المالي يساعد على تصميم معايير تفي برغبات المستفيدين من رفع كفاءة إدارة السيولة	3	63.09
5	تتطلب عملية التحليل المالي وجود محلل مالي يعمل على تدعيم إستقلالية المحلل المالي الخارجي	3	54.62
6	التحليل المالي يساعد في زيادة الثقة في التقارير المالية	2	39.69
7	الإلتزام بالتحليل المالي يؤدي إلى تقارير مالية أكثر شفافية مما يزيد من رفع كفاءة إدارة السيولة	2	44.07
8	إمام الإدارة بمزايا التحليل المالي يؤدي إلى زيادة كفاءة إدارة السيولة	2	45.27

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية، 2013م

يلاحظ من الجدول رقم 2 بان اقل قيمة لمربع كاي المحسوبة لدلاله الفروق بين اعداد افراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين بلغت 39.69 وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية .



مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الأولى لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها ، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات ، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (8) عبارات وعلى كل منها هناك (85) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى ستكون (680) إجابةً ، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الأولى بالجدول رقم (3).

جدول (3) التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	361	53.1%
أوافق	289	42.5%
محايد	25	3.7%
لا أوافق	5	0.7%
المجموع	680	100.0%

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية، 2013م

اعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (3)، فإنه يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى. مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " التحليل المالي يؤثر على كفاءة إدارة السيولة " قد تحققت.

2. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية: تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي: (نتائج التحليل المالي المتحصل عليه من معلومات عالية الدقة تؤثر في معرفة وتقويم كفاءة إدارة السيولة)

للتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً ، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (4) الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	المعلومات عالية الدقة تساعد المحلل المالي في إعداد تقارير سليمة	5	موافق بشدة
2	المعلومات عالية الدقة تساعد في معرفة وتقويم كفاءة إدارة السيولة	5	موافق بشدة
3	الإلتزام بمعلومات عالية الدقة يساعد في تحقيق جودة عملية التحليل المالي	5	موافق بشدة
4	المعلومات عالية الدقة تضمن الأفصاح عن التقارير المالية	5	موافق بشدة
5	توفير معلومات عالية الدقة يساعد في إتخاذ قرارات رشيدة	5	موافق بشدة
6	غياب المعلومات عالية الدقة يعرض المصرف لعمليات الإفلاس وعدم توفر	4	موافق

		السيولة الكافية مما يزرع ثقة المستثمرين	
7	5	الحصول على معلومات عالية الدقة يساعد في القيام بالتحليل المالي بصورة صحيحة	موافق بشدة
8	5	تساعد المعلومات عالية الدقة في معرفة مواطن الضعف والخلل في أداء المصرف	موافق بشدة
	5	جميع العبارات	موافق بشدة

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية، 2013م

- يتضح من الجدول بأن قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية بلغت (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية. إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجدول رقم (4) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، الجدول رقم (5) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (5) نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	المعلومات عالية الدقة تساعد المحلل المالي في إعداد تقارير سليمة	2	67.79
2	المعلومات عالية الدقة تساعد في معرفة وتقييم كفاءة إدارة السيولة	2	43.08
3	الإلتزام بمعلومات عالية الدقة يساعد في تحقيق جودة عملية التحليل المالي	2	42.09
4	المعلومات عالية الدقة تضمن الأفضاح عن التقارير المالية	2	32.21
5	توفير معلومات عالية الدقة يساعد في إتخاذ قرارات رشيدة	2	48.09
6	غياب المعلومات عالية الدقة يعرض المصرف لعمليات الإفلاس وعدم توفر السيولة الكافية مما يزرع ثقة المستثمرين	3	47.28
7	الحصول على معلومات عالية الدقة يساعد في القيام بالتحليل المالي بصورة صحيحة	2	49.72
8	تساعد المعلومات عالية الدقة في معرفة مواطن الضعف والخلل في أداء المصرف	2	35.11

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية، 2013م

- يلاحظ من الجدول رقم 5 بان اقل قيمة لمربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين اعداد افراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين بلغت 32.21 وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية .  
 مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثانية لكل العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الثانية عددها (8) عبارات وعلى كل منها هناك (85) إجابة هذا يعني أن عدد الإجابات

الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية ستكون (680) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثانية بالجدول رقم (6) أدناه:

جدول (6) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	396	58.2%
أوافق	260	38.2%
محايد	20	2.9%
لا أوافق	4	0.6%
المجموع	680	100.0%

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية، 2013

اعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6)، فإنه يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: "نتائج التحليل المالي المتحصل عليه من معلومات عالية الدقة تؤثر في معرفة وتقييم كفاءة إدارة السيولة" قد تحققت.

3. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة: تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي (التحليل المالي بمؤشرات السيولة بالمصارف يؤثر في كفاءة إدارة السيولة)

للتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثالثة، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (7) الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	تهدف مؤشرات السيولة إلى تقويم كفاءة الاداء المصرفي	4	موافق
2	تعمل مؤشرات السيولة على تحديد نسبة السيولة بالمصرف	5	موافق بشدة
3	تعمل مؤشرات السيولة إلى الأكتشاف المبكر لإنخفاض مستويات كفاء إدارة السيولة بالمصرف	5	موافق بشدة
4	الإلتزام بمؤشرات السيولة يؤدي لرفع كفاءة إدارة السيولة بالمصرف	5	موافق بشدة
5	يعمل قياس مؤشرات السيولة على زيادة المنافسة وزيادة عدد المستثمرين	4	موافق
6	يعمل قياس مؤشرات السيولة إلى إعطاء معلومات دقيقة وصحيحة توضح موقف السيولة بالمصرف	5	موافق بشدة

جميع العبارات	5	موافق بشدة
---------------	---	------------

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية، 2013م

- يتضح من الجدول بأن قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة بلغت (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الثالثة. إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجدول من رقم (7) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة، الجدول رقم (8) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (8) نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	تهدف مؤشرات السيولة إلى تقويم كفاءة الداء المصرفي	2	39.84
2	تعمل مؤشرات السيولة على تحديد نسبة السيولة بالمصرف	3	73.82
3	تعمل مؤشرات السيولة إلى الأكتشاف المبكر لإنخفاض مستويات كفاء إدارة السيولة بالمصرف	2	32.78
4	الإلتزام بمؤشرات السيولة يؤدي لرفع كفاءة إدارة السيولة بالمصرف	3	83.99
5	يعمل قياس مؤشرات السيولة على زيادة المنافسة وزيادة عدد المستثمرين	3	46.15
6	يعمل قياس مؤشرات السيولة إلى إعطاء معلومات دقيقة وصحيحة توضح موقف السيولة بالمصرف	2	43.01

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية، 2013م

يلاحظ من الجدول رقم 8 بأن أقل قيمة لمربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين اعداد افراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين بلغت 32.78 وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية .

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثالثة لكل العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الثالثة عددها (6) عبارات وعلى كل منها هناك (85) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة ستكون (510) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثالثة بالجدول رقم (9) أدناه:

جدول رقم (9) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	262	51.4%
أوافق	223	43.7%
محايد	22	4.3%
لا أوافق	3	0.6%
المجموع	510	100.0%

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية، 2013م

اعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (9)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة. مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " التحليل المالي بمؤشرات السيولة بالمصارف يؤثر في كفاءة إدارة السيولة " قد تحققت.

ويمكن تلخيص نتائج تحقق فرضيات الدراسة الثلاث بالجدول (10) أدناه:

الجدول (10) ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة

ت	الفرضيات	قيمة مربع كاي
1	التحليل المالي يؤثر على كفاءة إدارة السيولة	581.72
2	نتائج التحليل المالي المتحصل عليه من معلومات عالية الدقة تؤثر في معرفة وتقويم كفاءة إدارة السيولة	642.54
3	التحليل المالي بمؤشرات السيولة بالمصارف يؤثر في كفاءة إدارة السيولة	422.28

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية، 2013م

#### النتائج :

من خلال عرض الدراسة توصلت الباحثة الى النتائج التالية :

1. يعمل التحليل المالي على توفير مؤشرات تساعد في رفع كفاءة ادارة السيولة .
2. يساعد التحليل المالي على تصميم معايير تقي برغبات المستفيدين من رفع كفاءة ادارة السيولة.
3. تساعد المعلومات عالية الدقة المحلل المالي في اعداد تقارير مالية.
4. تهدف مؤشرات السيولة الى تقويم كفاءة الاداء المصرفي .
5. يساعد قياس مؤشرات السيولة على اعطاء معلومات دقيقة وصحيحة توضح موقف السيولة بالمصرف .
6. تطبيق التحليل المالي يساعد على سرعة اكتشاف التلاعب والغش والاختلاس .
7. تتطلب عملية التحليل المالي وجود محلل مالي يعمل علي تدعيم استقلالية المحلل المالي الخارجى.

8. يساعد التحليل المالي في زيادة الثقة في التقارير المالية.
9. يؤدي التحليل المالي الى تقارير مالية اكثر شفافية مما يزيد من رفع كفاءة ادارة السيولة.
10. تؤدي المعلومات عالية الدقة الى الإفصاح عن التقارير المالية .

## التوصيات :

بعد استعراض نتائج الدراسة أوصت الباحثة بالآتي :

1. ضرورة الالمام بمزايا التحليل المالي .
2. الإلتزام بتطبيق معايير السلوك المهني في عملية التحليل المالي .
3. الإلتزام بمعلومات عالية الدقة يساعد الادارة في تحقيق جودة عملية التحليل المالي .
4. الإلتزام بقياس مؤشرات السيولة يساعد على الاكتشاف المبكر لأنخفاض مستويات كفاءة ادارة السيولة .
5. ضرورة قياس مؤشرات السيولة يساعد على زيادة عدد المستثمرين .
6. ضرورة توفير معلومات عالية الدقة يساعد في اتخاذ قرارات رشيدة .
7. الإلتزام بمؤشرات السيولة يعمل علي تحديد نسبة السيولة بالمصرف.

## المراجع :

1. محمود الخلايلة ( 1995م )، التحليل المالي بإستخدام البيانات المالية ، عمان: دار وائل للنشر .
2. منير شاكر محمد وآخرون (2000م) ، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات ، عمان : دار وائل للنشر .
3. خليل الشماع (1988م )، التحليل المالي للعميل المصرفي مع التأكيد على الشركات ، عمان : الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
4. محمد سعيد عبد الهادي، ( 1999م ) الإدارة المالية - الاستثمار والتمويل والتحليل المالي ، (عمان : دار الحامد ) .
5. صادق الحسيني ( 1998م). التحليل المالي المحاسبي -دراسة معاصرة في الاصول العلمية وتطبيقاتها، عمان : دار المجدلاوي للنشر .
6. خلدون إبراهيم الشديقان ( 2001م). إدارة وتحليل مالي ، عمان : دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى.
7. هشام أحمد حسبو (1980م) ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي ، عين شمس : توزيع عين شمس .
8. خليل الشماع ، خالد عبد الله أمين (1990م )، التحليل المالي للمصارف ، بيروت : اتحاد المصارف العربية .
9. محمد مطر ( 2003م )، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني ، عمان : دار وائل للنشر .
10. مؤيد عبد الرحمن الدوري ، نور الدين أديب أبو زناد ( 2003م )، التحليل المالي إستخدام الحاسوب ، عمان : دار وائل للنشر .
11. عبد الستار مصطفى الصباح واخرون (2003م)، الادارة المالية - أطر نظرية وحالات علمية ، عمان : دار وائل للنشر .
12. رضوان حلوة حنان ( 1998 م )، تطور الفكر المحاسبي-مدخل نظرية المحاسبة، عمان:مكتبة دارالتقافة للنشر والتوزيع .
13. سيد الهواري ( 1973م )، إدارة البنوك ، القاهرة : مكتبة عين شمس .

14. عبد القادر محمد أحمد عبد الله ، خالد بن عبد العزيز السهلاوي ( 1432هـ ) ، اساسيات الإدارة المالية ، الاحساء : مطابع السروات للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة .
15. منير ابراهيم هندي (2002 م) ، إدارة البنوك التجارية - مدخل اتخاذ القرارات ، الاسكندرية : المكتب العربي الحديث .
16. زياد رمضان ( 2000 م ) ، إدارة الأعمال المصرفية ، عمان : دار الصفا للنشر والتوزيع .
17. سيد الهواري ، جازية زعتر (2001م) ، بنوك وإدارة مالية مع المستجدات المالية والمصرفية المعاصرة ، القاهرة : مكتبة عين شمس.
18. جمال الدين المرسي ، احمد عبد الله الحبح (2006م) ، الادارة المالية - مدخل اتخاذ القرارات ، الاسكندرية : الدار الجامعية .
19. فيصل جميل السعيدة ونضال عبد الله فريد ( 2004 م ) ، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي ، عمان : مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع .
20. حمزة محمود الزبيدي ( 2002 م ) التحليل المالي تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل ، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع .
21. زياد سليم رمضان ( 1996م ) ، أساسيات في الإدارة المالية، ، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع.
- المراجع الانجليزية:
22. Hazel Johnon, **Financial Institutions and Markets**, Irwin, 1993.
- الانترنت:
23. [copyright@2005muflehAkel.com](mailto:copyright@2005muflehAkel.com).